

D

٥٠. من أسماء الإجارة المنتهية بالتمليك

الإجارة التمويلية

ب. البناء والتشغيل والتمليك

ج. الإجارة التشغيلية

د. كل ما سبق خاطئ

٤٠. عقد بيع السلام:

- أ. يعتبر خطاه يسمح للمورد / البائع التملك من السعر والبيع المشتري هو أيضا يملك من السعر والقيمة
- ب. يعتبر خطاه لا يسمح للمورد / البائع التملك من السعر والبيع المشتري هو أيضا لا يملك من السعر والقيمة
- ج. يعتبر خطاه يسمح للمورد / البائع التملك من السعر والبيع المشتري ليست له القدرة التملك من السعر والقيمة
- د. جميع ما سبق خاطئ

٤١. في حقة وجود عقد السلام مقابل الالتزام:

- أ. يتحمل البنك خطر العرض و النتيجة بدلا من المشتري
- ب. لا يتحمل البنك خطر العرض و النتيجة بدلا من المشتري
- ج. يتحمل البنك جزء من خطر العرض و النتيجة بدلا من المشتري
- د. جميع ما سبق خاطئ

٤٢. فيما يتعلق بوقت التسليم و عقد الاستصناع:

- أ. يوفر المرونة
- ب. لا يوفر المرونة.
- ج. يوفر المرونة حين يكون موضوع العقد بيع العملات
- د. جميع ما سبق خاطئ

٤٣. أثبتت المشاركة انها أداة هامة لتمويل:

- أ. الواردات والصادرات في الأسواق المالية الإسلامية
- ب. الواردات فقط في الأسواق المالية الإسلامية.
- ج. الصادرات فقط في الأسواق المالية الإسلامية
- د. جميع ما سبق خاطئ

٤٤. تتمتع الأطراف المصادقة على عقد المضاربة بعدد من الحريات التعاقدية:

- أ. قد يقرر المضارب الحد من الفوائد التي سوف يجنيها
- ب. لا يستطيع المضارب الحد من الفوائد التي سوف يجنيها
- ج. يستطيع المضارب الا الترفيع في الفوائد التي سوف يجنيها
- د. جميع ما سبق خاطئ

٣١. من مزايا الإجارة المنتهية بالتمليك للشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة:

أ. تمتع العميل بحق الوصول إلى الائتمان وتحسين عييلته مع وجوب توفير ربيع تكلفة المشروع.

ب. تمتع العميل بحق الوصول إلى الائتمان وتحسين عييلته بدون استثمار رأس المال.

ج. حصول العميل على السيولة (نقد) بعد إتمام تنفيذ المشروع.

د. جميع ما سبق صحيح.

٣٢. من عيوب الإجارة المنتهية بالتمليك للشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة:

أ. لا يملك العميل الأصل الذي يمكن رهنه لتوفير السيولة اللازمة لدعم نشاطاته.

ب. يملك العميل الأصل الذي يمكن بيعه لتوفير السيولة اللازمة لدعم نشاطاته.

ج. لا يملك العميل الأصل الذي يمكن رهنه لتوفير السيولة اللازمة لدعم نشاطاته.

د. جميع ما سبق خاطئ.

٣٣. تتمثل عيبية "إعادة التأجير" في:

أ. بيع العميل لأحد الأصول التي في حوزته على الرغم من أنه يحتاج إليه للبنك ومن ثم يجره منه.

ب. يشترى العميل أصل من البنك ومن ثم يقوم برهنه.

ج. بيع العميل لأحد الأصول التي لا يحتاج إليه للبنك.

د. جميع ما سبق خاطئ.

٣٤. من مزايا إعادة التأجير للشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة:

أ. يتمتع العميل بحق الوصول إلى الائتمان في شكل نقدي.

ب. يتمتع العميل بحق الوصول إلى الائتمان في شكل وعد بالبيع.

ج. يتمتع العميل بحق الوصول إلى الائتمان في شكل وعد بالتأجير.

د. جميع ما سبق خاطئ.

٣٥. تتمثل عيب الإجارة العيكرة في:

أ. أن يقبل المالك بالإجار قبل تسليم الأصل الأساسي.

ب. أن يقبل المالك بالتمراء قبل تسليم الأصل الأساسي.

ج. أن يقبل المالك بالرهن قبل تسليم الأصل الأساسي.

د. جميع ما سبق خاطئ.

١٦. من صور التمليك الآتية يحرم في عقد الإجارة المنتهية بالتملك

- أ. البيع المثل
- ب. الهبة المطلقة
- ج. الوعد بالهبة
- د. كل ما سبق خاطئ

١٧. الوعد الملزم بالتملك في عقد الإجارة المنتهية بالتملك:

- أ. محرم؛ لأنه بيعتان في بيعه
- ب. محرم؛ لأنه بيع ما لا يملك
- ج. محرم؛ لأنه بيع معلق

د. جائز؛ لأن المؤجر يملك العين المؤجرة

١٨. المخاطر التي يتحمل البنك الإسلامي في عقود المرابحة هي:

- أ. مخاطر انخفاض سعر السلعة قبل التعاقد
- ب. المخاطر المادية (السرقة أو التلف)
- ج. مخاطر عدم التزام الأمر بقتراء بوعده
- د. جميع ما سبق صحيح

١٩. العقد الذي تنتقل فيه المنفعة المباحة من عين معينة مدة معلومة بدون عوض يسمى

- أ. اجارة
- ب. اعارة
- ج. شراكة
- د. هبة

٢٠. أنسب صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشاريع الفلاحية

- أ. السلم
- ب. الإستصناع
- ج. المرابحة
- د. المضاربة

٤٥. في اوقات عدم الاستقرار المالي:

- أ. تقدم المصارف الإسلامية موارد مالية جديدة و فرص اهم من التي تقدم من طرف البنوك التقليدية
ب. لا تقدم المصارف الإسلامية موارد مالية جديدة و فرص اهم من التي تقدم من طرف البنوك التقليدية
ج. لا تقدم المصارف الإسلامية دعم للشركات الصغيرة
د. جميع ما سبق خاطئ

٤٦. في صكوك المشاركة يكون حصة الصكوك شريكا في:

- أ. ملكية أصول الصكوك بما في ذلك أرباحها وخسائرها
ب. ملكية أصول الصكوك بدون الأرباح أو الخسائر
ج. ملكية أصول الصكوك والأرباح وأما الخسائر فهي على المصدر
د. الأرباح والخسائر دون ملكية أصول الصكوك

٤٧. الفروض البنكية بفوائد تعد من:

- أ. العور
ب. القمار
ج. ربا الدينون
د. ربا البيوع

٤٨. الاستصناع هو:

- أ. عقد على مبيع في النعمة
ب. عقد حرمة الملكية
ج. عقد على سلعة موجودة
د. كل ما سبق خاطئ

٤٩. قسمة الربح في عقد المضاربة تكون:

- أ. بعد التصفية الحقيقية أو الحكمية
ب. بعد التصفية الحكمية فقط
ج. بعد الشروع في العمل
د. كل ما سبق خاطئ

٢٦. بموجب الإجازة هناك خيارات لتلك والصين:

أ. المالك يمكن أن يعطي الأصل إلى المستأجر.

ب. يبيع المرحر الأصل إلى المستأجر السابق.

ج. تجديد العقد.

د. جميع ما سبق صحيح.

٢٧. في حالة التأجير التشغيلي، يتم إجراء خيار "المالك يمكن أن يعطي الأصل إلى المستأجر" في:

أ. نهاية عقد الإيجار.

ب. وسط فترة عقد الإيجار.

ج. أي وقت من فترة عقد الإيجار.

د. جميع ما سبق صحيح.

٢٨. من مزايا الإيجار التشغيلي للشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة:

أ. تمتع العميل بحق الوصول إلى الائتمان و تحسين عملياته مع وجوب توفير ربع تكلفة المشروع.

ب. تمتع العميل بحق الوصول إلى الائتمان و تحسين عملياته بدون استثمار رأس المال.

ج. حصول العميل على السيولة (نقد) بعد إتمام تنفيذ المشروع.

د. جميع ما سبق صحيح.

٢٩. من عيوب الإيجار التشغيلي للشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة:

أ. لا يملك العميل الأصل الذي يمكن رهنه لتوفير السيولة اللازمة لدعم نشاطاته.

ب. لا يملك العميل الأصل الذي يمكن بيعه لتوفير السيولة اللازمة لدعم نشاطاته.

ج. لا يملك العميل الأصل الذي يمكن رهنه لتوفير السيولة اللازمة لدعم نشاطاته.

د. جميع ما سبق خاطئ.

٣. تشمل عملية الإجازة المنتهية بالتمليك على خطوتين يتمثلان في:

أ. عقد التأجير

ب. الشراء بالتفويض والوعد من قبل المستأجر بشراء الأصل الأساسي في نهاية عقد الإيجار

ج. عقد التأجير

د. عدم شراء الأصل الأساسي في نهاية عقد الإيجار

هـ. عقد الشراء

و. الشراء بالتفويض والوعد من قبل المستأجر بشراء الأصل الأساسي في نهاية عقد الإيجار

ز. جميع ما سبق خاطئ.

٣٦. يشمل عقد الإجارة المبكرة في:

- أ. بطل العقد بالإجارة قبل تسليم الأصل الأساسي.
ب. جزئيا أو كلها ولا يشمل كامل فترة استغلال الأصل.
ج. الأجزاء ويشمل كامل فترة استغلال الأصل.
د. جميع ما سبق خاطئ.

٣٧. من مزايا عقد الإجارة المبكرة:

- أ. السماح للمصدر لإدارة التأخير في الإنتاج أو التسليم.
ب. السماح للمصدر لإدارة التأخير إلا في الإنتاج.
ج. السماح للمصدر لإدارة التأخير إلا في التسليم.
د. جميع ما سبق خاطئ.

٣٨. من عيوب عقد الإجارة المبكرة:

- أ. إذا كانت المعدات الموردة لا تطابق المواصفات، قد يضطر المورد إلى تسديد غرامة قدرها ١٠٠٪ من الأجر المتوقع مقدما.
ب. إذا كانت المعدات الموردة لا تطابق المواصفات، قد يضطر المورد إلى تسديد غرامة أقصاها ٤٠٪ من الأجر المتوقع مقدما.
ج. إذا كانت المعدات الموردة لا تطابق المواصفات، قد يضطر المورد إلى تسديد غرامة أقصاها ٥٪ من الأجر المتوقع مقدما.
د. جميع ما سبق خاطئ.

٣٩. يستند عقد بيع السلام:

- أ. على دفعة مقدمة بنسبة ١٠٠٪ من السعر المتفق عليه مقابل تسليم أجل لمواد الخام.
ب. على دفعة مقدمة بنسبة ٥٠٪ من السعر المتفق عليه مقابل تسليم فوري لمواد الخام.
ج. على دفعة مقدمة بنسبة ٢٠٪ من السعر المتفق عليه مقابل التسليم عند دفع كامل المبلغ.
د. جميع ما سبق خاطئ.

D

٦. من أهم المميزات الاقتصادية على المستوى الثاني للتمويل الإسلامي أنه

أ. لا يحل المستثمر محل المدين

ب. لا يكثر بالآثار سلبية للتمويل

ج. توزيع الربح بشكل متساوي بين البنك والمستثمر

د. يحصل البنك التمويل جزء من ممتلكات المستثمر مما يؤدي إلى جوعته في التقلبات الاقتصادية

٧. البنوك التي تتعامل بطريقة هي البنوك:

أ. التجارية

ب. التقليدية

ج. الإسلامية

د. (أ) و (ب)

٨. من الشركات التي تصنف على أنها شركات تمويل

أ. البنوك

ب. شركات التأمين

ج. الشركات الصناعية

د. الشركات الزراعية

٩. لا يعتبر من ضمن صيغ المشاركات أو الشركات

أ. عقد المساقاة

ب. عقد المزارعة

ج. عقد المضاربة

د. عقد الإمتناع

١٠. من المميزات الفريدة للبنوك الإسلامية أنها تدخل في تمويل

أ. المشاريع الصغيرة

ب. المشاريع ذات رأس المال الكبير

ج. المشاريع ذات الربح المضمون

د. جميع ما سبق صحيح

١١. عقود التمويل الإسلامي هي

أ. عقود مشاركة

ب. عقود مداهنة

ج. عقود مشاركة ومداهنة

د. ليست مشاركة ولا مداهنة

١٢. السلع التي يجب على البائع قبضها قبل بيعها هي

أ. الذهب والفضة

ب. النقود

ج. الطعام

د. كل السلع

١٣. العنصر الذي يفرق بين الاستصناع والإجارة على الصنع هو

أ. وصف السلعة

ب. مقدار الثمن مقابل العمل

ج. المادة الخام التي تصنع منها الأشياء

د. العمل

١٤. تعتبر البنوك الإسلامية بديلا منافسا للبنوك التقليدية فهي

أ. توفر خيارا للمعاملات المصرفية يتسجم مع أحكام الشريعة

ب. تعطي عوائد مجزية بالمقارنة بالبنوك التقليدية

ج. أصبحت واسعة الانتشار في العواصم الإسلامية وغير الإسلامية

د. جميع ما سبق صحيح

١٥. عقود التمويل الإسلامي تكون

أ. لأغراض استثمارية فقط

ب. لأغراض استهلاكية فقط

ج. استثمارية أو استهلاكية

د. لاستثمارية ولا استهلاكية